The Impact of the Israeli Political System on the Arab–Israeli Conflict

Laith A. S. Al-Awadat[(1)*] **Sadah A. Habashnh**[(2)]

(1) Researcher, Jordan.

(2) Prof., Mu'tah University, Karak - Jordan.

Received: 14/9/2025
Accepted: 16/11/2025
Published: 30/3/2026

* ***Corresponding Author:***
Awedatlaith@gmail.com

DOI:https://doi.org/10.59759/law.v5i1.1465

Abstract

This study aims to analyze the impact of the structure of the Israeli political system on shaping the state's orientations toward the Arab–Israeli conflict. It is guided by the central question: How has the Israeli political system contributed to formulating public policies toward this conflict throughout its various stages? To achieve this objective, the study adopts a descriptive–analytical approach supported by the decision-making and political system models., through examining the internal interactions among parties and power centers within Israel and linking them to the historical and regional contexts that redirected its security and political strategies—culminating in the Gaza War of 2023 as the peak of a cumulative trajectory of transformations in Israeli thought and policy toward the Palestinian cause.

The findings reveal that the nature of the Israeli political system—characterized by fragile party coalitions and ideological divergences—has not weakened the consensus on security priorities; rather, it has reinforced a doctrine of power and violence in managing the conflict with the Palestinians. The study also shows that the historical roots of the conflict and regional determinants continue to shape Israel's political and military behavior, while exposing shifts in regional alliances following the 2023 Gaza War.

The study recommends deepening Arab research on Israel's decision-making mechanisms, strengthening regional coordination to confront the repercussions of its policies, and developing more precise analytical tools to understand its security and diplomatic strategies in the region.

Keywords: Israeli Political System, Arab–Israeli Conflict, Decision-making.

أثر النظام السياسي الإسرائيلي على الصراع العربي – الإسرائيلي

ليث علي سالم العوضات[1] صداح أحمد الحباشنة[2]

(1) باحث، المفرق – الأردن.

(2) أستاذ، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن.

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر بنية النظام السياسي الإسرائيلي في تشكيل توجهات الدولة إزاء الصراع العربي– الإسرائيلي، انطلاقًا من التساؤل الرئيس: كيف أسهم النظام السياسي الإسرائيلي في صياغة السياسات العامة تجاه هذا الصراع عبر مراحله المختلفة؟ ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بمنهجي صنع القرار والنظام السياسي، من خلال تحليل التفاعلات الداخلية بين الأحزاب ومراكز القوى داخل إسرائيل، وربطها بالسياقات التاريخية والإقليمية التي أعادت توجيه استراتيجياتها الأمنية والسياسية، وصولًا إلى حرب غزة عام 2023 بوصفها ذروة لمسار تراكمي من التحولات في الفكر والسياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية.

أظهرت النتائج أن طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي القائمة على الائتلافات الحزبية الهشة والتباينات الأيديولوجية لم تُضعف الإجماع حول الأولويات الأمنية، بل أسهمت في ترسيخ نهج القوة والعنف في إدارة الصراع مع الفلسطينيين. كما بينت الدراسة أن الجذور التاريخية للصراع والمحددات الإقليمية لا تزال تؤطر سلوك إسرائيل السياسي والعسكري، فيما كشفت عن تحولات في شبكة التحالفات الإقليمية عقب حرب غزة 2023.

وأوصت الدراسة بضرورة تعميق الدراسات العربية حول آليات صنع القرار في إسرائيل، وتعزيز التنسيق الإقليمي لمواجهة تداعيات سياساتها، وتطوير أدوات بحثية أكثر دقة لفهم إستراتيجياتها الأمنية والدبلوماسية في المنطقة.

الكلمات المفتاحيّة: النظام السياسي الإسرائيلي، الصراع العربي – **الإسرائيلي**، صنع القرار.

□

المقدمة.

يشكل النظام السياسي الإسرائيلي حالة متميزة في المنطقة، إذ تأسس في سياق تاريخي اتسم بالتحولات الاستعمارية وبروز الحركة الصهيونية، وصولًا إلى إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948، وقد انعكست هذه الظروف التأسيسية على طبيعة البنية السياسية للدولة، التي تقوم على مزيج من الديمقراطية التمثيلية من جهة، والاعتبارات الدينية والقومية من جهة أخرى، مما جعلها نظامًا معقدًا يواجه باستمرار

تحديات داخلية وخارجية.

منذ اللحظة الأولى لتأسيسه، ارتبط النظام السياسي الإسرائيلي بالصراع العربي – الإسرائيلي الذي يُعد من أعقد الصراعات في التاريخ الحديث، فقد لعبت الحروب الكبرى، مثل حرب 1948 وحرب حزيران 1967 وحرب تشرين 1973، دورًا محوريًا في رسم ملامح السياسة الإسرائيلية، حيث أفرزت واقعًا أمنيًا متوترًا جعل المسائل العسكرية والدفاعية محورًا رئيسيًا في صنع القرار السياسي (عيدان، 2020).

كما انعكس هذا الصراع بشكل مباشر على الحياة الحزبية والسياسية في إسرائيل، إذ ظهرت انقسامات حادة بين القوى السياسية حول كيفية إدارة المواجهة مع العرب والفلسطينيين، وحول الموقف من الأراضي المحتلة والتسويات السلمية، هذا الانقسام عزز من هيمنة الاعتبارات الأمنية والعسكرية على الأجندة الوطنية، وأفرز بيئة سياسية تتسم بالتقلب الحزبي والاستقطاب المستمر (الكعبي، 2025، 115- 228).

من هنا، فإنّ دراسة النظام السياسي الإسرائيلي تقتضي بالضرورة تحليل ارتباطه البنيوي بالصراع العربي – الإسرائيلي، ذلك أنّ هذا الصراع لم يكن مجرد سياق خارجي مؤثر، بل شكل عاملًا تأسيسيًا ومحددًا لمسار الدولة ومؤسساتها، وإنّ إدراك هذه العلاقة الجدلية يمثل مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة السياسات الإسرائيلية، كما يوفر إطارًا لتفسير استمرار التوترات الإقليمية وحدود فرص التسوية المستقبلية.

وقد برزت أهمية هذا الترابط بصورة أوضح خلال حرب غزة 2023، التي شكّلت اختبارًا حقيقيًا لبنية النظام السياسي الإسرائيلي في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها الحكومة الإسرائيلية آنذاك. فقد كشفت الحرب عن مدى تأثير الانقسامات الحزبية والأزمات المؤسسية على عملية صنع القرار العسكري والسياسي، كما أظهرت كيف أسهمت آليات النظام السياسي الإسرائيلي – القائم على التحالفات المتقلبة والاعتبارات الأمنية – في تشكيل توجهات الدولة إزاء الصراع مع الفلسطينيين.

من هنا تنطلق هذه الدراسة لتحليل أثر بنية النظام السياسي الإسرائيلي في صياغة السياسات العامة تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي، مع تركيز خاص على حرب غزة 2023 بوصفها نموذجًا تطبيقيًا يكشف حدود فاعلية هذا النظام في إدارة الأزمات الإقليمية.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في غياب التحليل العميق للعلاقة الجدلية بين النظام السياسي الإسرائيلي والصراع العربي–الإسرائيلي، إذ إنّ معظم الأدبيات تناولت كل جانب بمعزل عن الآخر؛

فبينما ركزت الدراسات السياسية على توصيف بنية النظام الحزبي والمؤسساتي الإسرائيلي، انصبت الدراسات الأخرى على مسار الصراع وتطوراته العسكرية والسياسية، غير أنّ التداخل الوثيق بين الطرفين يكشف أنّ الصراع المستمر لم يكن مجرد عامل خارجي، بل شكّل محددًا أساسيًا أعاد تشكيل بنية النظام السياسي ذاته، ورسّخ هيمنة البعد الأمني والعسكري على صنع القرار. وتتعمق المشكلة أكثر في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة، وما تطرحه من تحديات على إسرائيل مثل الانقسامات الداخلية وتراجع الدور الأمريكي وصعود قوى إقليمية منافسة، الأمر الذي يجعل من الضروري إعادة فحص هذه العلاقة لفهم انعكاساتها على استقرار مؤسسات الدولة وحدود ديمقراطيتها.

وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الآتي: ما أثر النظام السياسي الإسرائيلي على الصراع العربي؟

أسئلة الدراسة

ومن ثم الإجابة على الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي؟
2. ما هي الجذور التاريخية للصراع العربي– الإسرائيلي؟
3. ما هو الأثر الإقليمي للصراع العربي – الإسرائيلي؟
4. إلى أي مدى ساهم النظام السياسي الإسرائيلي في توجيه سياسات الدولة تجاه الصراع العربي؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1. تحليل طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي، ومؤسساته، وآليات صنع القرار.
2. دراسة الجذور التاريخية للصراع العربي– الإسرائيلي.
3. تقييم الأثر الإقليمي للصراع العربي– الإسرائيلي.
4. فحص مدى تأثير النظام السياسي الإسرائيلي على صياغة السياسات تجاه الصراع العربي وتطوراته.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى تحليل بنية النظام السياسي الإسرائيلي بوصفها

المتغير الحاكم في صياغة سياسات الدولة تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي، مع التركيز على حرب غزة 2023 التي مثّلت اختبارًا عمليًا لطبيعة هذا النظام وآليات صنع القرار داخله.

الأهمية العلميّة: تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية الخاصّة بدراسات النظم السياسية المقارنة والسياسات الأمنية الإسرائيلية، من خلال ربط التحليل البنيوي للنظام السياسي الإسرائيلي بنتائج سلوكه الخارجي خلال حرب غزة 2023. كما تقدّم إضافة علمية جديدة تتمثل في تفسير كيفية تفاعل البنية الحزبية والمؤسسية الإسرائيلية مع الأزمات الإقليمية، الأمر الذي يُمكّن من بناءِ إطار نظري أكثر واقعية لفهم العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية في إسرائيل.

الأهمية العملية: توفر الدراسة رؤية تحليلية معمقة يمكن أن يستفيد منها صانعو القرار والباحثون العرب في متابعة السياسات الإسرائيلية وتقدير اتجاهاتها المستقبلية. كما تمكّن نتائجها من استشراف تداعيات التحولات داخل النظام السياسي الإسرائيلي على الأمن الإقليمي العربي، والمساهمة في بلورة استجابات وسياسات عربية أكثر فاعلية في مواجهة التحديات التي تفرضها السياسات الإسرائيلية في مرحلة ما بعد حرب غزة.

حدود الدراسة

تتحدد نتائج الدراسة بالحدود التالية:

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة بين عامي 2023 و2024، وهي المرحلة التي شهدت اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة وتداعياتها الإقليمية، إذ تمثل هذه المرحلة نقطة اختبار حقيقية لبنية النظام السياسي الإسرائيلي وآليات صنع القرار داخله، ولا سيما في ظل التحولات التي أفرزتها الحرب على المستويين السياسي والعسكري.

الحدود المكانية: تتركز الدراسة في منطقة الشرق الأوسط، وبصورة خاصّة في كلٍّ من إسرائيل وقطاع غزة، لما تمثله هذه الساحات من نطاق جغرافي مباشر لتفاعلات الحرب، ومجالٍ حيوي لتأثير النظام السياسي الإسرائيلي في محيطه الإقليمي.

منهجية الدراسة

أولاً: منهج صنع القرار

يستخدم هذا المنهج في دراسة السياسة العامة أو القرارات التي تخص مجالات محددة، سواء تلك المتعلقة بالتعامل مع موقف أو مشكلة بعينها، وهي عمليات تتعلق بالنظم السياسية أو التعرف

على توجهات الحكومة أو القيادات بشأن قضية معينة. كما يتم توظيف المنهج في الدراسات الخاصة بالأزمات الدولية، أو التوجهات السياسية الخارجية، أو التركيز على قرار بعينه، مثل هذه الدراسة التي تتعلق بالحرب الإسرائيلية على غزة (السيد، 2020).

وتعد عملية صنع القرار السياسي موضوعًا محوريًا في الدراسات السياسية عبر مختلف مجالاتها وفروعها المتنوعة، ولم يعد تحليل هذه العملية مقتصرًا على القرارات الداخلية في الدولة، بل امتد ليشمل القرارات التي تتخذها الدولة في سياقها الخارجي أيضًا. كما أنّ دراسة عملية صنع القرار تُعتبر مدخلًا أساسيًا لتقييم مدى ديمقراطية الأنظمة السياسية، سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية. ويعد منهج صنع القرار من أبرز المناهج المستخدمة في الدراسات السياسية، إذ ينظر إلى النظام السياسي باعتباره آلية لصنع القرارات، وعليه فإنّ عملية صنع القرار هي وظيفة تتسم بها جميع الأنظمة السياسية بمختلف صورها وأشكالها (مصطفى، 2019: 10).

ويعتمد منهج صنع القرار على افتراض أنّ السياسة هي سلسلة من القرارات المتتالية، وبالتالي لا يمكن فهم السياسة أو تحليل المواقف السياسية المتعلقة بصنع القرارات دون دراسة التحضيرات المتعلقة ببناء القرار. وفي هذا السياق، يركز منهج صنع القرار على الدور المؤثر الذي يلعبه رئيس الدولة والمجموعة المحيطة به داخل النظام السياسي.

في هذه الدراسة، يُوظَّف منهج صنع القرار لتحليل السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالصراع العربي–الإسرائيلي، بما يشمل الحرب الإسرائيلية على غزة 2023. يتيح هذا المنهج فهم كيفية اتخاذ القرارات السياسية الكبرى، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، من خلال دراسة التفاعلات بين رئيس الحكومة، الوزراء، والهيئات التنفيذية الأخرى، مع التركيز على العوامل المؤثرة في صياغة السياسات، مثل الأزمات الأمنية، الضغوط الإقليمية والدولية، والتحالفات. هذا التوظيف يمكّن الباحث من تفسير أسباب وتوجهات السياسات الإسرائيلية، وتقييم أثرها على مسار الصراع العربي–الإسرائيلي بشكل منهجي ودقيق.

ثانياً: المنهج الوصفي التحليلي

يُعتبر المنهج الوصفي التحليلي من أكثر المناهج استخدامًا في الدراسات السياسية والاجتماعية، حيث يتمتع بقدرة فائقة على تحليل الظواهر الاجتماعية والإنسانية بشكل دقيق ومنهجي. يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات والمعلومات الوصفية حول الظاهرة المدروسة، ثم تحليلها لفهم الأبعاد المختلفة لها وتفسير العوامل المؤثرة فيها، وهو مناسب بشكل خاص لدراسة الظواهر التي تقع في

الماضي أو الحاضر، ويمكن أيضًا تطبيقه لدراسة التوجهات المستقبلية.

في سياق "الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب الإسرائيلية على غزة 2023"، يمكن استخدام المنهج الوصفي التحليلي لفحص المواقف الإسرائيلية المتغيرة بعد الحرب، من خلال جمع وتحليل التصريحات الرسمية، السياسات المتبعة، والقرارات العسكرية والدبلوماسية. يمكن استكشاف كيفية تعديل إسرائيل لاستراتيجياتها الأمنية والدبلوماسية تجاه المنطقة، كما يتيح المنهج أيضًا تحليل ردود الفعل الإقليمية والدولية تجاه تلك الإستراتيجية، ويساعد في فهم الاتجاهات المستقبلية التي قد تؤثر على العلاقات الإسرائيلية مع جيرانها في الشرق الأوسط (موشين، 2021: ص6).

في هذه الدراسة، يُوظَّف المنهج الوصفي التحليلي لفحص السياسات والاستراتيجيات الإسرائيلية بعد حرب غزة 2023، من خلال جمع البيانات المتعلقة بالقرارات العسكرية والدبلوماسية، وتحليل المواقف الرسمية، واستكشاف ردود الفعل الإقليمية والدولية. يتيح ذلك فهم كيفية تعديل إسرائيل لاستراتيجياتها الأمنية والسياسية تجاه الشرق الأوسط، وتقييم تأثير هذه السياسات على العلاقات الإقليمية وتوجهات الصراع المستقبلية.

ثالثاً: المنهج تحليل النظم (ديفيد ايستون) و المنهج الاحصائي:

اعتمدت الدراسة إلى جانب المناهج السابقة على منهج تحليل النظم (ديفيد إيستون)، الذي يُعد إطارًا شاملاً لتفسير تفاعلات النظام السياسي الإسرائيلي مع بيئته الداخلية والخارجية، من خلال تحليل المدخلات المتمثلة في الضغوط الأمنية والانقسامات الحزبية، والمخرجات المتمثلة في القرارات والسياسات خلال حرب غزة 2023. كما استعانت الدراسة بـ المنهج الإحصائي لتحليل البيانات والأرقام الواردة في متن البحث، بما يعزز النتائج الوصفية ويمنحها دقة وموضوعية في تفسير الاتجاهات العامة للسياسات الإسرائيلية.

نظريات الدراسة

أولاً: نظرية إدارة الصراع

يُعتبر الصراع في الأدبيات السياسية ظاهرة ديناميكية، أي أنه يتطور مع مرور الوقت ويعكس تنافسًا بين أطراف مختلفة. من منظور معين، يُفهم الصراع كموقف يتضمن اختلافًا في التوقعات والمصالح بين الأطراف المتنازعة، حيث يدرك كل طرف أنه لا يتفق مع الآخر في المواقف المستقبلية المحتملة. بناءً على هذا الفهم، يُنظر إلى الصراع باعتباره نوعًا من السلوك التنافسي،

يحدث عندما يتنافس الأفراد أو الجماعات حول أهداف غير متوافقة، سواء كانت هذه الأهداف حقيقية أو مُتصورة، أو حول موارد محدودة (عزم، أحمد، 2012: 4).

ثانياً: نظرية الأمن القومي الإسرائيلي

تقوم نظرية الأمن القومي الإسرائيلي على التفوق العسكري، والقدرات الاستخباراتية المتقدمة، والتحالفات الإستراتيجية، خاصّةً مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى السيطرة الأمنية على الأراضي الفلسطينية. ترى إسرائيل أن أمنها مرتبط بردع الخصوم واحتواء التهديدات في مهدها، لا سيما تلك الصادرة من إيران والفصائل الفلسطينية (سالم، 2024).

ثالثاً: نظرية المصلحة الوطنية

تُعد المصلحة الوطنية أساس السياسة الخارجية للدول، وتُوظفها إسرائيل لتبرير سلوكها الإقليمي والدولي، تشمل المصلحة الإسرائيلية الأمن، تعزيز النفوذ، وتوسيع العلاقات مع الدول الكبرى، مع ضمان الهيمنة الإقليمية، وتُستخدم الأدوات السياسية والعسكرية لتحقيق هذه الأهداف، مثل التحالفات واتفاقيات التطبيع (وهبان، 2021).

رابعاً: نظرية الردع

ترتكز هذه النظرية على منع الخصوم من اتخاذ إجراءات عدائية من خلال التهديد بالعقاب، وقد تبنتها إسرائيل منذ عقود، تشمل أدوات الردع الإسرائيلي القوة النووية، والضربات الاستباقية ضد التهديدات المحتملة، خاصّة من إيران وسوريا تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على التفوق ومنع تغير موازين القوى في المنطقة (البهي، 2023).

تناولت دراسات عديدة جوانب متصلة بموضوع البحث، وإن اختلفت في نطاقها ومقاربتها التحليلية. فقد ركزت دراسة إبراهيم (2024) على العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية بوصفها أحد ركائز الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط، مبيّنةً كيف أسهم التحالف مع واشنطن في تعزيز القوة الإسرائيلية خلال حرب غزة 2023. ورغم أهمية هذه الدراسة في تفسير الدعم الخارجي لإسرائيل، فإنها لم تتناول دور بنية النظام السياسي الإسرائيلي ذاته في صياغة قرارات الحرب والسلام، وهو ما تسعى دراستنا إلى معالجته مباشرة.

أما دراسة فراس (2020) فقد بحثت الاعتبارات الجيوبوليتيكية للاستراتيجية الإسرائيلية في الخليج العربي في ظل التطبيع، مبرزةً انتقال إسرائيل من العزلة الإقليمية إلى بناء تحالفات وظيفية جديدة.

وتختلف دراستنا عنها بتركيزها على البيئة الداخلية للنظام السياسي الإسرائيلي وتأثيرها في توجهاته الخارجية، لا على البعد الجغرافي أو التحالفات الإقليمية. في المقابل، قدّمت دراسة Krasna وآخرون (2023) قراءة في تحولات بنية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وانعكاساتها على الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، إذ أظهرت أن إسرائيل باتت تتبنى رؤية اندماجية مع محيطها بعد عقود من العزلة. غير أن دراستنا تضيف إلى هذا الإطار من خلال ربط تلك التحولات بمخرجات صنع القرار الإسرائيلي الداخلي، وتوضيح كيفية تفاعل الأحزاب ومراكز القوى في توجيه هذا التحول.

أما دراسة Freilich (2018) فقد ناقشت غياب استراتيجية أمن قومي رسمية لإسرائيل رغم تعدد التهديدات، وسعت إلى بناء تصور شامل لتلك الاستراتيجية. وتأتي دراستنا مكملة لها من حيث تحليل الآليات المؤسسية والسياسية التي تحول هذا التصور إلى قرارات عملية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي.

وبناءً على ما سبق، فإنّ هذه الدراسة تسعى إلى سد الفجوة البحثية المتمثلة في غياب التحليل البنيوي لعلاقة النظام السياسي الإسرائيلي بصنع القرار الخارجي، وتقديم رؤية متكاملة تدمج بين الأبعاد المؤسسية والحزبية والفكرية.

مصطلحات الدراسة

- **<u>النظام السياسي الإسرائيلي:</u> يُعرَّف اصطلاحًا:** بأنه تفاعل بين الديمقراطية البرلمانية التعددية، ونظام التمثيل النسبي متعدد الأحزاب، مع اعتماد واسع على التحالفات السياسية داخل الكنيست، الأمر الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار الحكومي رغم الثبات النسبي في منصب رئيس الوزراء (Rosenthal,2023, p.12).

إجرائياً: يقصد بالنظام السياسي الإسرائيلي ذلك الإطار المؤسسي القائم على الديمقراطية البرلمانية والتمثيل النسبي في الكنيست، بما يتضمنه من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية وآليات صنع القرار التي تحدد توجهات الدولة داخلياً وخارجياً.

- **<u>الصراع العربي:</u>** يُعرف الصراع العربي–الإسرائيلي **اصطلاحًا** بأنه النزاع المعقَّد الذي نشأ بين الدول العربية الحاملة لفكرة القومية العربية أو الدينية، من جهة، والدولة الإسرائيلية القومية من جهة أخرى، ويعبّر عن صراع يمتد لعدة أبعاد –سياسية، عسكرية، تاريخية، وجغرافية– يُعبر عنه بصراع على مشروع وجود وطن ضمن المنطقة، وليس مجرد اختلاف سياسي أو حدودي بسيط (Gelvin, 2021, pp. 175–176).

تقسيم الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها سيتم تقسيم الدراسة إلى أربع محاور:

المحور الأول: طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي.

المحور الثاني: الجذور التاريخية للصراع العربي– الإسرائيلي.

المحور الثالث: الأثر الإقليمي للصراع العربي الإسرائيلي.

المحور الرابع: أثر النظام السياسي الإسرائيلي على الصراع العربي.

المحور الأول: طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي

يقوم النظام السياسي في إسرائيل على ثلاث سلطات رئيسية: التشريعية (الكنيست)، التنفيذية (الحكومة)، والقضائية (المحاكم)، ورغم مبدأ الفصل بينها، إلا أنّ الواقع العملي يشير إلى تداخل كبير، خاصة من حيث الدور التشريعي الذي تؤديه الحكومة عبر إعداد مشاريع القوانين. يعتمد النظام على التعددية الحزبية والتمثيل النسبي، مما يؤدي إلى حكومات ائتلافية غير مستقرة (مصطفى، 2020، ص 3). تثار انتقادات عديدة حول طبيعة الديمقراطية الإسرائيلية، خاصة بسبب الطابع اليهودي للدولة وهيمنة الجالية اليهودية على الموارد والهوية الوطنية، مقابل التمييز الممنهج ضد عرب الداخل. وقد وصف باحثون كعاصم غانم النظام بأنه أقرب إلى "الحكم العرقي" أو "استبداد الأغلبية"، بل وحتى كنظام "استعمار استيطاني" تجاه الفلسطينيين. في المقابل، يشير الجدل المتصاعد حول المحكمة العليا، خاصة بعد إبطالها قوانين مثل قانون المهاجرين، إلى سعي القوى اليمينية لتقليص سلطتها (بشارات، 2021، ص 166).

المحور الأول: طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي:

أولاً: السلطة التنفيذية

تنص المادة الأولى من قانون أساس الحكومة على أن "الحكومة هي السلطة التنفيذية للدولة". وتتكون من رئيس الوزراء والوزراء، ويُعد رئيس الوزراء الشخصية السياسية الأهم؛ إذ يمتلك صلاحيات تنفيذية كبيرة، ويؤثر على السياسات الداخلية والخارجية، مستندًا إلى منصبه القيادي في الحزب والائتلاف (عبد الحميد، 2018، ص 112)

- **تشكيل الحكومة**

يُكلف رئيس الدولة أحد أعضاء الكنيست بتشكيل الحكومة خلال 7 أيام من إعلان النتائج، وتُمنح

مهلة 28 يومًا قابلة للتمديد (عبد الحميد، 2018، ص 212–213). في حال الفشل، يُعاد التكليف وعند إتمام التشكيل، تُعرض الحكومة على الكنيست لنيل الثقة.

- **العلاقة بين الكنيست ورئيس الحكومة**

يُسمح لرئيس الحكومة بحل الكنيست بموافقة الرئيس، بينما يمكن للكنيست إسقاط الحكومة بحجب الثقة أو بعدم إقرار الميزانية وقد أدى نظام الانتخابات المباشرة لرئيس الحكومة (1996–2001) إلى تعزيز سلطته، لكنه أضعف استقرار الحكومات، مما دفع للعودة إلى النظام القديم عام 2003 (فوزي، 2019، ص 17).

جدول رقم (1): الإطار القانوني لسلطة رئيس الحكومة في ثلاث مراحل نظامية

	قبل تغيير طريقة الانتخابات (1949 – 1996)	فترة قانون الانتخابات المباشرة (1996 – 2001)	فترة ما بعد الانتخابات المباشرة 2003–
مكانة رئيس الحكومة	الأول بين متساوين	الأول	الأول بين متساوين
تعيين رئيس الحكومة	يكلف رئيس الدولة رئيس أكبر كتلة برلمانية تأليف حكومته	يُنتخب مباشرة من الشعب	كما في الطريقة القديمة
تعيين الوزراء	يعيِّن رئيس الحكومة وزراءه، ومنذ سنة 1981 أصبح في استطاعته إقالتهم أيضاً	يعيِّن رئيس الحكومة وزراءه ويحتاج إلى ثقة الكنيست، ويستطيع إقالة وزير	كما في الطريقة القديمة
نتائج استقالة رئيس الحكومة	على الكنيست إقرار تعيين رئيس حكومة جديد	انتخابات عامة جديدة لرئاسة الحكومة	كما في الطريقة القديمة
صلاحيته في حل الكنيست	يستطيع الكنيست إعلان انتخابات جديدة	بالتشاور مع رئيس الدولة	بالتشاور مع رئيس الدولة
ثقة الكنيست	الحكومة متعلقة بثقة الكنيست بأغلبية عادية	رئيس الحكومة وحكومته بحاجة إلى ثقة الكنيست. وأي فشل في تمرير قانون الميزانية يؤدي إلى انتخابات للكنيست ورئاسة الحكومة	التصويت على حجب الثقة عن الحكومة يجب أن يرافقه الطلب من رئيس الدولة تكليف عضو كنيست معين تأليف حكومة بديلة
فترة عمل رئيس الحكومة	يحق انتخابه للمنصب من دون تحديد فترات معينة	لا يحق انتخاب رئيس حكومة مرة أُخرى إذا زاول منصبه سبعة أعوام متتالية	كما في الطريقة القديمة

المصدر: أشار أريان وآخرون، «سلطة السلطة التنفيذية في إسرائيل» (القدس المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2002)، ص52.

يعرض الجدول رقم (1) تطور الصلاحيات القانونية لرئيس الحكومة الإسرائيلي عبر ثلاث مراحل، حيث كان في المرحلة الأولى (1949–1996) يُكلَّف من قبل رئيس الدولة ويعتمد على ثقة الكنيست بصلاحيات محدودة، بينما شهدت المرحلة الثانية (1996–2001) تعزيزًا كبيرًا لمكانته من خلال انتخابه المباشر من الشعب، مما منحه سلطة أوسع خاصة في تعيين الوزراء، لكن ذلك أدى إلى ضعف في استقرار الحكومات بسبب الانفصال بين التصويت للكنيست ورئاسة الحكومة. أما في المرحلة الثالثة، بعد إلغاء الانتخاب المباشر عام 2003، فقد عاد النظام البرلماني مع تعديل يتيح لرئيس الحكومة أدوات أقوى لمواجهة حجب الثقة، أبرزها اشتراط تقديم بديل حكومي، ما يعكس سعي النظام لتحقيق توازن بين سلطتي التشريع والتنفيذ.

- **الوزارات والوزراء في إسرائيل**

تعد الوزارات والوزراء جزءًا أساسيًا من السلطة التنفيذية في إسرائيل، حيث يُعتبر الوزراء أعضاء في الحكومة التي تجتمع عادةً مرة واحدة في الأسبوع، غالبًا يوم الأحد، إلا إذا استدعى الأمر عقد اجتماع استثنائي خلال أيام الأسبوع، يتم التمييز بين الحكومة ككل والمجلس الوزاري المصغر، الذي يتكون من رئيس الحكومة وبعض الوزراء البارزين مثل وزراء الدفاع، المالية، الداخلية، والخارجية، وقد قام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في حكومته الأخيرة بتشكيل «المجلس السباعي» الذي يضم سبعة وزراء من الكتل المختلفة في الحكومة(Rotem,2023).

ثانياً: السلطة التشريعية

في 14 أيار/ مايو 1948، نصّت "وثيقة استقلال إسرائيل" على أنّ المجلس التأسيسي المنتخب سيقوم بصياغة دستور للدولة بحلول الأول من تشرين الأول/أكتوبر، إلا أنّ الانتخابات التي أُجريت في 25 كانون الثاني/يناير 1948 كانت في الواقع تهدف إلى تشكيل المجلس التأسيسي، الذي عقد أربع جلسات فقط، وفي 16 شباط/فبراير من نفس العام، صادق المجلس على القانون الانتقالي الذي بموجبه حوّل نفسه إلى الكنيست الأول، ومع عدم صياغة المجلس التأسيسي لدستور، يرى البعض أنّ الكنيست يُعد خليفته في هذه المهمة (مرخية، 2019: 56).

يتكون الكنيست من عدة مكونات رئيسية، بما في ذلك الهيئة العامة التي تضم جميع الأعضاء، واللجان المختلفة، ورئيس الكنيست، إضافة إلى ذلك، يمتلك جهازاً إدارياً وأمنياً لضمان سلامة مبناه وأعضائه، يتمتع أعضاء الكنيست بمكانة خاصة مقارنة بالمواطنين العاديين، حيث يحظون بحصانة برلمانية تمنحهم الحماية اللازمة لأداء عملهم دون الخوف من المحاكمات أو المضايقات، والحصانة

تُقسّم إلى نوعين:

1. الحصانة الموضوعية (الجوهرية): تحمي أعضاء الكنيست من المسؤولية الجنائية أو المدنية بسبب أفعالهم أو تصريحاتهم التي تمثل مواقفهم السياسية.
2. الحصانة الشخصية: توفر حماية واسعة النطاق من الاعتقال أو الإجراءات القضائية، بما في ذلك منع التفتيش أو مصادرة الوثائق الخاصة بهم (سعدي، 2020).

يمكن رفع الحصانة عن عضو كنيست إذا ارتكب مخالفات مثل الرشوة، السرقة، خيانة الدولة، أو جرائم جنائية خطيرة، يتم ذلك عبر إجراءات قانونية تبدأ بطلب من المستشار القضائي للحكومة، يُعرض الطلب على لجنة الكنيست لمناقشته واتخاذ قرار بشأنه، إذا قررت اللجنة رفع الحصانة، يُطرح الأمر للتصويت في الكنيست بعد منح العضو فرصة للدفاع عن نفسه، يُتخذ القرار بأغلبية عادية، ويمكن للعضو استئنافه أمام محكمة العدل (يوسف، 2022، 539).

الجدول رقم (2): عدد القوانين التي سنها الكنيست 1 – 20 (حزيران / يونيو 2018)

	1 – 14	15	16	17	18	19	20
المجمل	4159	463	423	457	597	263	484
المعدل السنوي		126	134	161	152	131	152

المصدر: «الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2018»، الجدول رقم 10,5.

يوضح الجدول أنّ الكنيست الإسرائيلي سنّ 4846 قانونًا من الدورة الأولى حتى الدورة العشرين (حتى يونيو 2018)، مع تفاوت بين الدورات؛ فكانت الدورة الثامنة عشرة الأعلى بعدد القوانين (597 قانونًا)، بينما كانت الدورة التاسعة عشرة الأقل (263 قانونًا). ويعكس هذا التفاوت تأثير استقرار الحكومة، وطبيعة الائتلاف الحاكم، والأولويات التشريعية، ويشير إلى نشاط تشريعي متفاوت مرتبط بالسياقات السياسية والأمنية لكل دورة.

ثالثاً: مؤسسة الرئاسة في إسرائيل

إسرائيل تعتمد نظام حكم برلماني، حيث يعتبر رئيس الحكومة هو رئيس السلطة التنفيذية، ولكن النظام الإسرائيلي ابتكر مؤسسة رئاسة الدولة التي تتمتع بصلاحيات رمزية في الأساس، إذ يقوم رئيس الدولة بدور توافقي وجمعي في المجتمع الإسرائيلي، وفقًا لقانون الأساس: "رئيس الدولة في البند رقم واحد"، يُعد رئيس الدولة مسؤولًا عن تمثيل البلاد (بيت الرئيس، 2023)

ينص قانون أساس: رئيس الدولة على أن أي مواطن إسرائيلي مقيم في إسرائيل مؤهل ليكون مرشحًا لهذا المنصب، يتم انتخاب رئيس الدولة من قبل الكنيست لفترة واحدة مدتها سبع سنوات، عبر انتخابات سرية يحضرها جميع أعضاء الكنيست، ويشترط فيها الحصول على أغلبية مطلقة (61 صوتًا)، تجري الانتخابات قبل انتهاء مدة الرئيس السابق بـ 30 إلى 90 يومًا لتجنب حدوث فراغ في المنصب، وفي حال استقالة أو إقالة أو وفاة الرئيس، يُنتخب خلفه خلال 45 يومًا (صحيفة البلاد، 2018).

تتم عملية تعيين موعد الانتخابات بالتشاور بين رئيس الكنيست ونوابه، ويُعلن لجميع أعضاء الكنيست قبل 20 يومًا من الموعد، يحق لأي 10 أعضاء كنيست اقتراح مرشح لمنصب الرئيس، ويجب أن يتم ذلك قبل عشرة أيام من موعد الانتخابات، يُعلن رئيس الكنيست عن أسماء المرشحين للمنصب قبل أسبوع من موعد التصويت، يحق للكنيست عزل الرئيس في حال ثبت قيامه بتصرف غير لائق، وذلك بعد تقديم 20 عضو كنيست على الأقل شكوى رسمية، ويجب أن يحصل القرار على موافقة أغلبية ثلاثة أرباع أعضاء لجنة الكنيست، ثم يُعزل الرئيس بعد تصويت 90 عضو كنيست (الكنيست الإسرائيلي، 2022، 3).

ويُعد رئيس الدولة في إسرائيل شخصية رمزية عليا، لا ينتمي لأي من السلطات الثلاث، ويُفترض أن يبقى بعيدًا عن النزاعات الحزبية، محافظًا على وحدة الشعب والاستقرار الوطني، رغم تدخّل بعض الرؤساء أحيانًا في الشأن السياسي، كما فعل رؤوفين ريفلين في انتقاده لهجوم نتنياهو على القضاء. يتمتع الرئيس ببعض الصلاحيات الفعلية، مثل تعيين شخصيات بارزة في مؤسسات الدولة، والمصادقة على تعيين السفراء وتوقيع القوانين والاتفاقيات الدولية، إضافة إلى صلاحية العفو عن المحكومين. كما يكلّف أحد أعضاء الكنيست بتشكيل الحكومة بعد الانتخابات، ويتلقى تقارير دورية من الهيئات الأمنية، مما يمنحه دورًا استشاريًا واستراتيجيًا في النظام السياسي (مصطفى، 2020، 212).

رابعاً: الحكم المحلي في إسرائيل

يُعتبر جزءًا أساسيًا في الجهاز السياسي والتنظيمي للدولة، حيث يعنى بقضايا المواطنين اليومية. منذ تأسيس الدولة، تم تطوير السلطات الحكومية بشكل سريع، مما أدى إلى تهميش الحكم المحلي الذي كان نشطًا في التجمعات اليهودية قبل قيام الدولة. تم إصدار العديد من القوانين لتحديد صلاحيات الحكم المحلي، مع بقاء بعض المسؤوليات تحت إشراف السلطة المركزية. بدأ الحكم المحلي في إسرائيل كإدارة محلية تتبع السلطة المركزية، ثم تطور ليصبح جهازًا مستقلاً له صلاحيات سياسية وتنظيمية (مصطفى، 2019، ص 7).

تتنوع صلاحيات الحكم المحلي في عدة مجالات مثل الصحة، النظافة، تخطيط المدن، توفير المياه، التعليم، والخدمات الاجتماعية والدينية. يتم التنسيق بين السلطات المحلية والوزارات المعنية في تنفيذ هذه المهام. ومع مرور الوقت، أصبح الحكم المحلي أكثر تنظيمًا، مع زيادة اهتمام المواطنين بمساحته الجغرافية وصلاحياته (محمد، 2019، ص 142).

في هيكل التنظيم الإداري، قُسمت الدولة إلى أقضية إقليمية تتأثر بالقانون الفرنسي لتعزيز المركزية الإدارية، وزُود الحكم المحلي بصلاحيات قانونية، حيث يتم تصنيفه إلى بلديات، مجالس محلية، ومجالس إقليمية. تطورت المجالس المحلية الإقليمية لتشمل تجمعات متعددة مع مرور الوقت، مما ساعد في تلبية احتياجات المجتمعات التي كان يصعب على اللجان المحلية تلبية احتياجاتها الفردية (كبها، 2019، ص 10).

باختصار، تطور الحكم المحلي في إسرائيل من إدارة تنفيذية مركزية إلى سلطة محلية ذات صلاحيات واضحة، لكنها لا تزال تحت رقابة الحكومة المركزية في بعض المجالات.

خامسًا: الأحزاب السياسية في اسرائيل

1- **أحزاب اليمين**

- **الليكود 2006–2020: من الانكسار إلى الهيمنة**

في العقد الأخير، تمكن حزب الليكود من ترسيخ موقعه كحزب السلطة في إسرائيل تحت قيادة بنيامين نتنياهو، بعد مرحلة من الانشقاقات وضعف الهيمنة، خاصّة عقب خروج آرييل شارون. فقد تطور الحزب من تيار صهيوني تنقيحي في السبعينات إلى حامل خطاب سياسي متأثر بعوامل قومية وليبرالية في الاقتصاد والحقوق المدنية، قبل أن يتبنى في السنوات الأخيرة توجهًا يمينيًا أكثر تطرفًا، بما جعله قريبًا من نظام الأبارتهايد تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة(سداد، 2022، 45)، كما شهد الحزب تحولًا في قياداته، إذ أزيحت النخب الليبرالية لصالح نخب صهيونية دينية متطرفة، ما ساعد في جذب المستوطنين وتعزيز تأييد الليكود داخل الضفة الغربية، بينما حافظ الحزب تحت قيادة نتنياهو على دعم واسع من مختلف الفئات الاجتماعية في إسرائيل، مدعومًا بشعور أمني وقومي قوي، رغم السياسات الاقتصادية التي أثرت على الطبقات المتوسطة والدنيا (Peled, 2019, 292).

- **إسرائيل بيتنا**

تأسس حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيغدور ليبرمان في 1999 بعدما انشق عن الليكود كان الهدف من الحزب تمثيل مصالح الروس في إسرائيل، الذين كانوا يشكلون قوة سياسية جديدة، إضافة إلى تبني مواقف يمينية متشددة تجاه الفلسطينيين وقضايا الدين والدولة، ورغم أن الحزب بلغ ذروته في انتخابات 2009 بحصوله على 15 مقعدًا، إلا أنه شهد تراجعًا في السنوات التي تلت ذلك، خاصة بعد تحالفه مع الليكود في انتخابات 2013، وهو التحالف الذي لم يحقق النتائج المرجوة، تسببت قضايا الفساد التي تورط فيها بعض قادة الحزب في تراجع شعبيته، حيث فقد قاعدة دعم كبيرة من الروس، الذين بدأوا في التحول إلى الليكود (المشاعلي ومحمود، 2022، 191).

2- أحزاب اليسار الصهيوني

- **حزب العمل: مسار التفكك الطويل**

أظهرت نتائج انتخابات آذار/مارس 2020، بعد دورتين انتخابيتين سابقتين، انهيار حزب العمل بشكل ملموس، في تلك الانتخابات، حصل الحزب على ثلاثة مقاعد فقط، وهو ما يعكس تراجع ثقة قواعده فيه، فقد فضل العديد من الناخبين دعم حزب "أزرق أبيض" الذي اعتبروه بديلاً حقيقياً لحكم حزب العمل (البطش، 2018، 373-394).

مر حزب العمل الإسرائيلي في العقدين الأخيرين بتحديات داخلية كبيرة، تمثلت في سلسلة من الانشقاقات بين قادته، حيث انضم شمعون بيرز إلى حزب كديما الذي أسسه شارون، وانضم عمير بيرتس إلى حركة هتنوعا بقيادة تسيبي ليفني، فيما التحق عمرام متسناع بحزب ليفني، وانشق إيهود براك بعد خلافات حول حكومة نتنياهو مع الاحتفاظ بمنصب وزير الدفاع، ومن بين تسعة أشخاص تولوا رئاسة الحزب منذ مقتل يتسحاق رابين عام 1995، انشق أربعة منهم نحو أحزاب يمينية، بينما اعتزل ثلاثة منهم الحياة السياسية، ما يعكس تراجع هيبة حزب العمل كقوة سياسية مؤثرة داخل النظام السياسي الإسرائيلي (Knesset Research Center, 2020, p. 48).

المحور الثاني: الجذور التاريخية للصراع العربي-الإسرائيلي

تعود جذور الصراع العربي – الإسرائيلي إلى وعد بلفور عام 1917 الذي دعم إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، مما أثار رفضًا عربيًا واسعًا، تصاعدت الهجرة اليهودية خلال فترة الانتداب البريطاني، ورافقها احتجاجات فلسطينية مكثفة، أبرزها ثورة 1936–1939، بعد الحرب

العالمية الثانية، أصدرت الأمم المتحدة قرار التقسيم عام 1947، الذي رفضه العرب واعتبره الفلسطينيون تمهيدًا لنكبتهم، بينما قبلته الحركة الصهيونية، إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948 أدى إلى اندلاع الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى، وانتهت بتهجير جماعي للفلسطينيين وبداية مأساة اللاجئين (مسودة، 2023، ص. 43).

شهدت الفترة بين 1948 و1973 حروبًا متتالية أعادت رسم موازين القوى في المنطقة، بدءًا من حرب 1948 التي أسفرت عن نكبة الفلسطينيين، مرورًا بأزمة السويس عام 1956، وحرب 1967 التي أدت إلى احتلال إسرائيل لمناطق واسعة مثل الضفة الغربية، وقطاع غزة، وسيناء، والجولان. وجاءت حرب أكتوبر 1973 لتعيد للعرب جزءًا من توازن الردع، فيما شكلت اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل نقطة تحول رئيسية في طبيعة الصراع (صالح، 2020، ص. 15).

تحول الصراع تدريجيًا خلال الفترة 1982–2000 من طابعه العربي الشامل إلى صراع فلسطيني – إسرائيلي، خاصة بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وتوقيع اتفاقيات السلام مع مصر والأردن. أدت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 إلى تغيير ديناميكية الصراع، وأسهمت في فتح الباب أمام مفاوضات سياسية انتهت باتفاق أوسلو عام 1993، الذي أنشأ السلطة الوطنية الفلسطينية ومنح الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا محدودًا في بعض المناطق (رحيمة، 2022، ص. 656).

مع بداية الألفية الجديدة، شهدت المنطقة انهيار عملية السلام وتصاعد المقاومة الفلسطينية، حيث اندلعت الانتفاضة الثانية عام 2000، وتراجعت الثقة بين الأطراف، وزادت المواجهات المسلحة، لا سيما في قطاع غزة، الذي شهد ثلاث حروب كبرى (2008، 2012، 2014) أسفرت عن دمار واسع وخسائر بشرية. كما برزت القدس مجددًا كمركز للصراع خلال هبة الشيخ جراح عام 2021 وما تبعها من معركة "سيف القدس" (بكري، 2024).

في أكتوبر 2023، تصاعد الصراع بشكل غير مسبوق في "معركة طوفان الأقصى"، حيث شنت حركة حماس هجومًا مفاجئًا على إسرائيل، وردت الأخيرة بحملة عسكرية واسعة على غزة أسفرت عن آلاف القتلى ودمار شامل للبنية التحتية، وتسببت في أزمة إنسانية خانقة، ما دفع بعض الدول، مثل جنوب أفريقيا، لرفع دعاوى قانونية ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بتهمة الإبادة الجماعية، وهو ما يعكس تعقيد الأبعاد القانونية والدبلوماسية للصراع (عبيد وآخرون، 2024، ص. 36).

المحور الثالث: الأثر الإقليمي للصراع العربي الإسرائيلي

أثر الصراع بشكل كبير على الشرق الأوسط، من حيث الخسائر البشرية وتفاقم أزمة اللاجئين الفلسطينيين واستنزاف الموارد الاقتصادية في التسليح والحروب، مع إنفاق تجاوز 150 مليار دولار من جانب الدول العربية، كما أسهم في إبطاء التنمية، وزاد من التوترات بين الشعوب والأنظمة. ورغم بعض الاتفاقيات مثل أوسلو وكامب ديفيد والتطبيع الأخير مع دول عربية، إلا أنّ قضايا مثل القدس وحق العودة والاستيطان لا تزال تحول دون التوصل إلى حل نهائي للصراع (أبو رمان، 2013).

كانت مصر على الدوام طرفًا محوريًا في الصراع العربي–الإسرائيلي، حيث شاركت في جميع الحروب الكبرى منذ إعلان قيام إسرائيل عام 1948، وقد أسفرت هذه النزاعات عن خسائر بشرية ومادية جسيمة، وأثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني والقدرة العسكرية المصرية، وعقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، شهدت مصر تحولًا في موقعها الإقليمي، إذ انخفضت حدة المواجهات العسكرية المباشرة مع إسرائيل، لكنها واجهت تحديات سياسية داخلية وإقليمية نتيجة الانقسام في الرأي العربي حول معاهدة السلام، ما أبرز مدى تأثير الصراع على السياسة الداخلية والخارجية لدولة رئيسية في المنطقة (عبد الحميد وآخرون، 2025، 59–89).

وسوريا والمملكة العربية السعودية كان لهما أيضًا تأثير كبير على مجريات الصراع العربي – الإسرائيلي، فقد ساهمت النزاعات العسكرية بين سوريا وإسرائيل في تعزيز التوترات الإقليمية وأدت إلى تغييرات في موازين القوى، خاصّة فيما يتعلق بالمناطق المحتلة مثل الجولان، أما المملكة العربية السعودية، فقد أدت دورًا سياسيًا ودبلوماسيًا استراتيجيًا عبر دعمها للقضية الفلسطينية ومبادرات السلام العربية، بالإضافة إلى تقديمها مساعدات اقتصادية وسياسية للدول العربية المشاركة في النزاعات، ما أبرز كيف أن الصراع لم يكن محصورًا في البعد العسكري بل امتد إلى التأثيرات الدبلوماسية والتحالفات الإقليمية (السروجي، 2025).

أما تركيا برزت كقوة إقليمية مؤثرة في الصراع، حيث أسهمت سياساتها تجاه القضية الفلسطينية وتحركاتها في المنطقة في إعادة تشكيل التوازنات الأمنية والتحالفات بين الدول العربية والإقليمية، وقامت تركيا بدورًا مهمًا في دعم الفلسطينيين سياسيًا وإعلاميًا، ما جعل العديد من الدول العربية، بما فيها مصر، تعيد تقييم استراتيجياتها في مواجهة الصراع وتأثيراته على الأمن القومي. هذا الدور يُظهر أنّ الصراع العربي – الإسرائيلي ليس محصورًا بين طرفين فقط، بل يمتد ليشمل تأثير القوى الإقليمية الأخرى التي يمكن أن تعيد رسم ديناميكيات المنطقة وتحالفاتها (ذنون والقصار، 2016، ص. 50).

شكّل النظام السياسي البرلماني القائم على التعددية الحزبية عاملاً رئيسيًا في تحديد مسار الصراع العربي–الإسرائيلي فقد أسهمت الانقسامات الداخلية وتوازنات القوى بين الأحزاب في إنتاج سياسات متباينة تجاه العرب والفلسطينيين، تراوحت بين محاولات التهدئة والانفتاح المحدود على التسوية من جهة، وتبني نهج التوسع العسكري والاستيطان من جهة أخرى. هذا التذبذب جعل السياسات الإسرائيلية مرتبطة بشكل مباشر بالتحولات الانتخابية، حيث ينعكس صعود الأحزاب اليمينية أو اليسارية على مسار العلاقة مع الدول العربية (Zur & Bakker, 2023) .

المحور الرابع: أثر النظام السياسي الإسرائيلي على الصراع العربي

خلال العقود الأولى، أدت طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي دورًا مهمًا في إذكاء الحروب العربية – الإسرائيلية، خاصّة مع هيمنة الأحزاب ذات النزعة الأمنية والعسكرية على صنع القرار، فقد أدت سياسات التوسع ورفض التنازل عن الأراضي المحتلة إلى اندلاع سلسلة من الحروب، أبرزها حرب يونيو 1967 التي وسعت السيطرة الإسرائيلية على أراضٍ عربية، ورسخت خطاب القوة داخل النظام السياسي، هذا التوجه أثّر على معادلات الصراع، حيث أصبح الأمن القومي الإسرائيلي هو المحدد الأساسي للسياسات، على حساب فرص السلام مع العرب)مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020).

أما حرب أكتوبر 1973، فجاءت كنتيجة مباشرة لتصلب المواقف الإسرائيلية التي غذّاها النظام السياسي القائم على ائتلافات حزبية تميل إلى تغليب البعد العسكري، إذ إن تجاهل إسرائيل للمطالب العربية بالانسحاب من الأراضي المحتلة بعد 1967، وتبنّي خطاب الردع والتفوق العسكري، خلق حالة من الانسداد السياسي دفعت مصر وسوريا إلى خوض الحرب لاستعادة أراضيهما، هذه الحرب لم تغيّر فقط موازين القوى في الميدان، بل أثبتت أن التوجهات السياسية الإسرائيلية القائمة على القوة لا تكفي لتحقيق الأمن، وأنّ الاستقرار مرتبط بالحلول السياسية، وهو ما مهّد لاحقًا لاتفاقية كامب ديفيد مع مصر (Litt, 2025).

مع مرور الزمن، وخاصّة منذ تسعينيات القرن العشرين، دخلت إسرائيل مرحلة جديدة مع توقيع اتفاقيات مثل أوسلو، لكن طبيعة النظام السياسي المتشظي بين اليمين واليسار جعلت مسار التسوية هشًا، صعود اليمين المتشدد بقيادة أحزاب مثل الليكود عزّز منطق رفض التنازلات، والاستمرار في التوسع الاستيطاني، وهو ما أدى إلى إفشال أغلب فرص التسوية وإعادة إنتاج دوائر العنف، وهنا

يتضح كيف أنّ طبيعة النظام السياسي الداخلي شكّلت عائقًا أمام التوصل إلى حلول دائمة للصراع (Sasley, 2025).

تجلّى أثر هذا النظام بشكل واضح في التعامل مع قطاع غزة حيث أدت السياسات الحزبية، وخاصة في الحكومات اليمينية المتعاقبة، إلى تكريس الحصار وتشديد الإجراءات العسكرية بدل التوجه نحو تسوية سياسية، ومع كل جولة تصعيد، كانت الانقسامات الداخلية تساهم في تبني خيارات أكثر تشددًا لإرضاء القاعدة الانتخابية للأحزاب الحاكمة، ما جعل الصراع في غزة مرآة للتركيبة السياسية الإسرائيلية أكثر من كونه استجابة لمتغيرات ميدانية فقط (Sasley, 2025).

بلغ هذا المسار ذروته في حرب غزة 2023 حيث عكست السياسات الإسرائيلية مدى تأثير النظام السياسي القائم على المزايدات الحزبية وصراعات الائتلافات، فقد لجأت الحكومة الإسرائيلية إلى تبني رد عسكري واسع النطاق، استنادًا إلى خطاب أمني متشدد، في محاولة لتثبيت شرعيتها داخليًا ومواجهة الانتقادات الداخلية/ وهكذا يظهر بوضوح أنّ طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي لم تكن مجرد عامل داخلي، بل شكلت محددًا أساسيًا لمسار الصراع العربي – الإسرائيلي منذ قيام الدولة، وصولًا إلى المشهد المعقد الذي شهده الإقليم مع أحداث غزة الأخير (Ezra, 2025).

تظهر التجارب السابقة أن النظام السياسي الإسرائيلي، القائم على تعدد الأحزاب والتحالفات الائتلافية، غالبًا ما يفضّل الخيارات العسكرية كوسيلة سريعة لإظهار القدرة على الحسم والردع، خاصّة في أوقات الأزمات الداخلية أو الضغوط الشعبية. هذا الاتجاه يعزز من اعتماد الدولة على خطاب أمني متشدد، مما يزيد من صعوبة الوصول إلى حلول سياسية تفاوضية، ويعكس مدى ترابط السياسة الداخلية الإسرائيلية مع مسار النزاعات الإقليمية، إذ تتحول أي خلافات حزبية إلى عامل يؤثر في اتخاذ قرارات الحرب والسلام (The Atlantic, 2025).

من جانب آخر، يوضح تحليل السياسات الإسرائيلية الحديثة أنّ التوازن بين الحزبي والأمني ليس ثابتًا، بل يتأثر بمستوى التهديدات المباشرة للكيان، وضغط الرأي العام، والدور الذي تؤديه المؤسسات الأمنية في توجيه القرار السياسي. في حرب غزة 2023، على سبيل المثال، ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تبني خيار الرد العسكري المكثف، مما يعكس استمرار تأثير الديناميكيات السياسية الداخلية على تحديد شكل وطبيعة الصراع العربي–الإسرائيلي، مع الإشارة إلى أن هذا التأثير غالبًا ما يحد من فرص التهدئة والتسوية السلمية على المدى القريب (Ezra, 2025).

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن النظام السياسي الإسرائيلي يشكل العامل الأساسي في صياغة السياسات تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي؛ إذ تلعب البنية الحزبية والمؤسساتية دورًا محوريًا في تحديد سرعة ووضوح القرارات، خاصّة أثناء الأزمات والحروب مثل حرب غزة 2023–2024. وقد أظهرت الدراسة أن هذه البنية الداخلية تؤثر بشكل مباشر على مخرجات السياسات الإسرائيلية في المجالات العسكرية والدبلوماسية، بما يعكس العلاقة الجدلية بين السياسة الداخلية والخارجية.

كما أبرزت الدراسة أن تحليل النظام السياسي الإسرائيلي يوفر إضافة علمية جديدة من خلال ربط التحليل البنيوي للسياسات الداخلية بنتائجها العملية على الأرض، وهو ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي اقتصرت غالبًا على تحليل العلاقات الإقليمية أو السياسات الخارجية بمعزل عن البنية الداخلية للنظام.

وتقدّم الدراسة إطارًا منهجيًا متكاملًا لفهم أثر النظام السياسي الإسرائيلي على مسار الصراع، مما يمكّن الباحثين وصانعي القرار من تقييم توجهات إسرائيل المستقبلية واستشراف تأثيراتها الإقليمية، وبالتالي تطوير استراتيجيات عربية أكثر فاعلية للتعامل مع التحديات السياسية والأمنية في المنطقة.

النتائج

1. النظام السياسي الإسرائيلي مركب من ديمقراطية تمثيلية واعتبارات دينية وقومية، ما يمنحه مرونة نسبية لكنه يتأثر بالانقسامات الحزبية والأزمات الداخلية، خاصّة أثناء حرب غزة 2023–2024.
2. جذور الصراع العربي–الإسرائيلي تعود إلى عوامل تاريخية واستعمارية وحركة الصهيونية، وهي عوامل مستمرة في تشكيل البيئة السياسية والأمنية الحالية.
3. الصراع يعيد تشكيل التحالفات الإقليمية والإستراتيجية، ويؤثر على الأمن الإقليمي والموقف العربي والدولي، خاصة بعد حرب غزة 2023.
4. آليات النظام السياسي الإسرائيلي، بما في ذلك الأحزاب ومراكز صنع القرار، تحدد السياسات العسكرية والدبلوماسية، مع ملاحظة أن الانقسامات الداخلية أحيانًا تحد من وضوح هذه السياسات.

التوصيات

1. على صانعي القرار والمحللين العرب متابعة تأثير التحولات الداخلية في النظام السياسي الإسرائيلي على السياسات تجاه فلسطين، خاصّة بعد حرب غزة 2023–2024.
2. تشجيع البحوث المستقبلية على دمج التحليل البنيوي للنظام السياسي الإسرائيلي مع تحليلات السياسات الخارجية لدول الشرق الأوسط لتعزيز القدرة على التنبؤ بالاستراتيجيات الإسرائيلية.
3. على الهيئات الإقليمية والدولية تعزيز آليات التنسيق الأمني والسياسي لتخفيف أثر القرارات الإسرائيلية على الأمن والاستقرار الإقليمي.
4. تطوير أطر أكاديمية عربية تربط التحليل السياسي الإسرائيلي بالتحولات الإقليمية الحديثة، لفهم أفضل للأزمات المحتملة واستشراف السياسات المستقبلية.

المراجع

المراجع العربيّة

أولاً: الكتب

- أبو رمان، سمير. (2013). الصراع العربي–الإسرائيلي في استطلاعات الرأي الأميركية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- البهي، رامي. (2023). الردع: المفهوم والنظرية. المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية. https://ecss.com.eg/36825/
- سعدي، أحمد. (2020). الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عبد الحميد، محمود. (2018). نظام الحكم في إسرائيل ويشمل الكلام عن الأحزاب ومبادئها (الطبعة الأولى). دار المعارف، الإسكندرية.
- عزم، أحمد. (2012). إدارة الصراع. المجلة العربية للعلوم السياسية، 35(1).
- مصطفى، إيهاب. (2020). اقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية.
- موشين، تامر. (2021). المنهج الوصفي (الطبعة الأولى). تاجر للنشر.
- وهبان، أحمد. (2021). مناهج دراسة العلاقات الدولية. كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم

السياسية، جامعة الإسكندرية.

المجلات

- إبراهيم، هديل. (2024). العلاقات الأمريكية الإسرائيلية: رؤية تحليلية للقضايا والمحددات في ضوء الحرب الإسرائيلية على غزة أكتوبر 2023–2024. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 24(1)، 74–80.
- البطش، جمال شهاب. (2018). القدس في البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية 1969–1992 م. مجلة البحوث المالية والتجارية، 23(3)، 373–394.
- ذنون، أحمد علي، والقصار، طارق مصطفى. (2016). الموقف التركي من القضية الفلسطينية بعد عام 2002. مجلة تكريت للعلوم السياسية، 6، 46–66.
- رحيمة، ريم. (2022). موقف مصر من الانتفاضة الفلسطينية 1987–1993. مجلة كلية التربية الأساسية، 28(115)، 656–681.
- سداد، سليم محمد. (2022). حزب الليكود ودوره السياسي في إسرائيل. المهد، 8.
- عبيد، حميد، وجاسم. (2024). قيود حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي إزاء حرب طوفان الأقصى. لارك، 16(2/ج2)، 36–59.
- عيدان، يوسف محمد. (2020). الصراع العربي–الإسرائيلي (1948–1973): شهادات إسرائيلية. دورية كان التاريخية: المستقبل الرقمي للدراسات التاريخية، 13(50)، 217–232.
- فراس، هاشم. (2020). اتجاهات الإستراتيجية الإسرائيلية وإيقاعاتها الحركية في منطقة الخليج العربي. مجلة حمورابي، 36(9).
- فوزي، رانيا. (2019). القدس في الخطاب السياسي عند بنيامين نتنياهو وانعكاساتها على نتائج الانتخابات الإسرائيلية. جامعة القدس – مركز دراسات القدس.
- محسن، صالح. (2020). معركة الكرامة 21 مارس 1968 كما تعكسها الوثائق البريطانية. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- الكعبي، جاسم. (2025). الصراع العربي الإسرائيلي وموقف الكنيست منه 1966–1967. مجلة كلية التربية، جامعة واسط، 60(1)، 115–128.
- السيد، تقى. (2020). مراكز الأبحاث وصنع القرار السياسي: دراسة حالة إسرائيل. المركز العربي

للبحوث والدراسات.

- المشاعلي، محمود. (2022). موقف حزب "إسرائيل بيتنا" من الائتلافات الحزبية للحكومات المتعاقبة في إسرائيل الفترة من 2013–2019. مجلة البحوث المالية والتجارية.
- يوسف، أحمد محمد علي. (2022). الحصانة البرلمانية وإجراءات رفعها – دراسة مقارنة. روح القوانين، 34(98)، 525–62 .

https://doi.org/10.21608/las.2022.142916.1063

- بشارات، محمد. (2021). دورة تيارات العقيدة في الحياة السياسية في إسرائيل 2000–2019: دور الصهيونية الدينية في السياسة الإسرائيلية 2000–2019. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- محمد، محمود. (2019). استراتيجيات التغيير ودورها في تطوير أداء المديرين – دراسة استطلاعية لآراء عينة من متخذي القرار في الشركة العامة للاتصالات. مجلة الإدارة والاقتصاد، 1(120)، 177–192.

الأطروحات الأكاديميّة:

- بكري، أمل. (2024). غزة في الرواية الفلسطينية ما بين 2007–2021م (نماذج مختارة) [أطروحة دكتوراه].
- مرخية، أحمد. (2019). فولتير في إسرائيل وأثره على النظام السياسي اليهودي 1996–2018: رئاسة الوزراء النموذجية [أطروحة دكتوراه، جامعة القدس].

المواقع الإلكترونيّة والمصادر الرسميّة:

- بيت الرئيس. (2023). المركز الرئاسي في إسرائيل .

https://www.president.gov.il/ar/institution/

- سالم، مصطفى. (2024). استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي وطوفان الأقصى: دراسة أمريكية. https://arabi21.com/story
- السروجي، أماني. (2025). تداعيات التنافس الجيوسياسي بين تركيا وإسرائيل على الأمن الإقليمي https://shafcenter.org/ .
- صحيفة البلاد. (2018). الكنيست أقر قانون يهودية الدولة.. والنواب العرب يمزقونه. أرشيف

Wayback Machine

- الكنيست الإسرائيلي. (2022). قواعد وإجراءات انتخاب الرئيس وعزله . https://www.knesset.gov.il
- مركز دراسات الشرق الأوسط. (2017). حرب حزيران / يونيو 1967: مسارات الحرب وتداعياتها. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- مسودة، ربا. (2023). المصادرة المخصصة في عهد الانتداب البريطاني والاستعمار الاستيطاني في فلسطين. المستقبل العربي، 529.

المراجع الأجنبيّة:

- Abdel-Hamid, M. (2018). *The system of governance in Israel, including parties and their principles* (1st ed.). Dar Al-Maaref, Alexandria.
- Abu Roman, S. (2013). *The Arab-Israeli Conflict in U.S. Opinion Polls*. Arab Center for Research and Policy Studies.
- Al-Bahi, R. (2023). *Deterrence: Concept and Theory*. Egyptian Center for Strategic Studies and Thought. https://ecss.com.eg/36825/
- Moushin, T. (2021). *Descriptive methodology* (1st ed.). Tajer Publishing.
- Rosenthal, M. (2023). *Israeli political system: Institutions and decision-making*. Tel Aviv University Press.
- Rotem, Y. (2023). *Israeli government and politics: Structures and decision-making*. Tel Aviv University Press.
- Gelvin, J. L. (2021). *The Israel–Palestine Conflict* (Chapter 8: The Arab–Israeli Conflict, pp. 175–208). Cambridge University Press.
- Stady, Charles D. Freilich. (2018). *Israeli National Security: A New Strategy for an Era of Change*. https://academic.oup.com/
- Abdel-Hamid, R., & Khalifa, A. R. (2025). The impact of the Arab revolutions on Egypt's regional role regarding the Arab-Israeli conflict, 2011–2021. *Journal of Politics and Economics, 27*(26), 59–89.
- Al-Battash, J. Sh. (2018). Jerusalem in the electoral programs of Israeli parties, 1969–1992. *Journal of Financial and Commercial Research, 23*(3), 373–394.

Dhonon, A. A., & Al-Qassar, T. M. (2016). Turkey's position on the Palestinian issue after 2002. *Tikrit Journal of Political Science, 6*, 46–66.

- Eidan, Y. M. (2020). The Arab-Israeli conflict (1948–1973): Israeli testimonies. *Kan Historical Journal: Digital Future of Historical Studies, 13*(50), 217–232.
- Fawzi, R. (2019). Jerusalem in Benjamin Netanyahu's political discourse and its impact on Israeli election outcomes. *Al-Quds University – Jerusalem Studies Center*.
- Firas, H. (2020). Trends in Israeli strategy and operational dynamics in the Arabian Gulf region. *Hammurabi Journal, 36*(9).
- Ibrahim, H. (2024). U.S.-Israeli relations: An analytical view of issues and determinants in light of the Israeli war on Gaza, October 2023–2024. *Journal of the College of Politics and Economics, 24*(1), 74–80.
- Al-Kaabi, J. (2025). The Arab-Israeli conflict and the Knesset's position, 1966–1967. *Journal of the College of Education, University of Wasit, 60*(1), 115–128.
- Al-Musha'li, M. (2022). The position of "Yisrael Beiteinu" party regarding coalition governments in Israel, 2013–2019. *Journal of Financial and Commercial Research*.
- Al-Sayed, T. (2020). Research centers and political decision-making: The case of Israel. *Arab Center for Research and Studies*.
- Sadad, S. M. (2022). The Likud Party and its political role in Israel. *Al-Mahd, 8*.
- Saeed, M. B. (2021). Currents of ideology in Israeli political life 2000–2019: The role of religious Zionism. *Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations*.
- Mahmoud, M. (2019). Strategies of change and their role in developing managers' performance: A survey study of decision-makers at the General Telecommunications Company. *Journal of Management and Economics, 1*(120), 177–192.
- Zur, R., & Bakker, R. (2023). The Israeli parties' positions in comparative perspective. *Party Politics, 31*(2), 323–334.

https://doi.org/10.1177/13540688231218917

- Krasna, J. S., & Lasry, H. (2023). Israel and the emerging strategic architecture in the Middle East. *Orbis*, *67*(2), 208–227. https://doi.org/10.1016/j.orbis.2023.02.002

Peled, Y. (2019, Fall/Winter). Toward Religious Zionist Hegemony in Israel. *MERIP*, *292–293*.

- Bakri, A. (2024). *Gaza in the Palestinian narrative between 2007–2021 (selected models)* [Doctoral dissertation].
- Marakhia, A. (2019). *Voltaire in Israel and its impact on the Jewish political system 1996–2018: A model of prime ministership* [Doctoral dissertation, Al-Quds University].
- President's House. (2023). The presidential institution in Israel. https://www.president.gov.il/ar/institution/
- Al-Sarouji, A. (2025). Implications of the geopolitical rivalry between Turkey and Israel on regional security. https://shafcenter.org/
- Salem, M. (2024). Israel's national security strategy and the Al-Aqsa Flood: An American study. https://arabi21.com/story
- Al-Bilad Newspaper. (2018, August 25). Knesset approves the Law of the Jewish State… Arab members tear it up. Archived at Wayback Machine.
- Knesset Research Center. (2020). Political parties in Israel: Leadership changes and trends. https://knesset.gov.il
- The Knesset. (2022). Rules and procedures for electing and removing the president. https://www.knesset.gov.il
- Litt, D. (2025). What killed the two-state solution? *The New Yorker*. https://www.newyorker.com/news/essay/what-killed-the-two-state-solution
- The Atlantic. (2025). The West Bank Is Sliding Toward a Crisis. https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2025/08/west-bank-poised-explode/683967/?utm_source=apple_news